

أهوال الثورة

أصوات تحذر من فاشية جديدة

دستور الإخوان
(مضر) بالصحافيين

ألغى أعضاء الجمعية التأسيسية التي تتولى صياغة الدستور المصري الجديد، مادة كانت تمنع عقوبة السجن في قضايا النشر، وسط أخبار تزداد عن نية هؤلاء تشديد القبضة على الإعلام... بقوة القانون!

القاهرة - محمد الخولي

لا يخفي أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور المصري الجديد، خوفهم من حرية الصحافة والإبداع، ويحاولون بكل ما أوتوا به من صلاحيات أن يضعوا قيوداً على العمل الصحافي، كي يكون تحت سيطرة أجهزة الدولة، وخصوصاً الأمنية، وفي خدمة النظام ورئيسه.

تلك الرغبة ظهرت جلياً مع انتهاء الجمعية من صياغة باب الحريات والحقوق والواجبات في الدستور الجديد. ألغى أعضاء اللجنة المادة التي كانت تمنع حبس الصحافيين في قضايا النشر وكانت تنص على أنه «لا يجوز الاتهام في جرائم النشر بغير طريق الادعاء المباشر ولا توقع عقوبة سالية للحريات في هذه الجرائم». وأصرت اللجنة على إدراج إمكان غلق الصحف بحكم قضائي، وجاء في المسودة النهائية أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على ما تنشره محظورة، ولا يكون إنذارها ولا وقفها ولا إلغاؤها إلا بحكم قضائي، ويجوز الاستثناء في حالة إعلان الحرب أن تفرض عليها رقابة محددة»، ما يعني إمكان غلق الصحف قضائياً، ورفض مطلب الجماعة الصحافية بإلغاء مادة تتحدث عن غلق الصحف، إن قضائياً أو إدارياً؛ لأنها عقوبات جماعية لخطأ فردي تخالف القوانين والمواثيق الدولية.

عضو الجمعية التأسيسية، العضو في نقابة الصحافيين وحيد عبد المجيد، قال لـ«الأخبار» إن هذه المواد وردت فعلاً في الصيغة النهائية لباب الحريات والحقوق والواجبات، مضيفاً: «شكل إدراج هذه المواد مفاجأة بالنسبة إلي»، وأشار إلى أنه قدم مذكرة إلى لجنة الصياغة في

الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، تنقد هذا الباب، وخصوصاً تلك المواد المتعلقة بالصحافة.

بدوره، قال الصحافي صلاح عيسى إنه لاحظ عند حضوره جلسات استماع أعدتها الجمعية التأسيسية لعدد من الصحافيين والإعلاميين أن هناك مزاجاً معادياً لحرية الصحافة، مشيراً إلى أن بعض أعضاء الجمعية يرغبون في تقييد حرية الصحافة لوقف انتقاد الرئيس محمد مرسي: «لدى الأعضاء حرج من

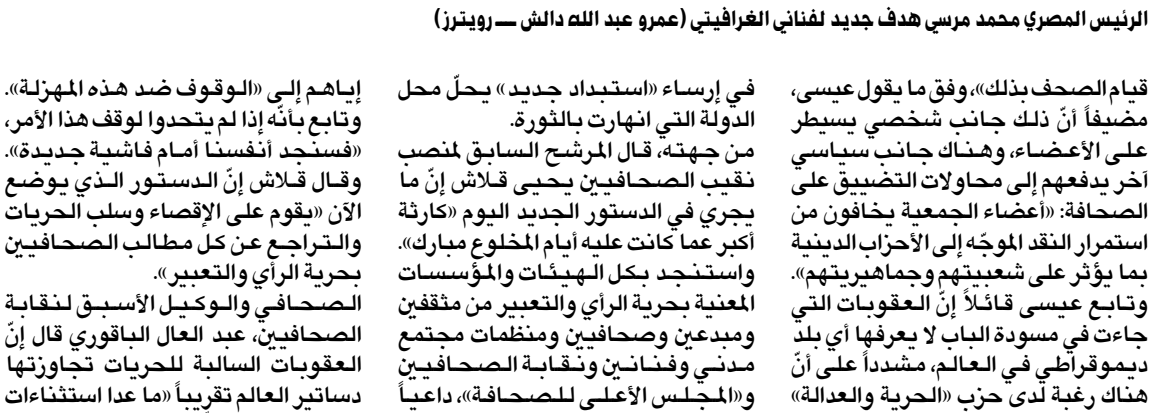
قيام الصحف بذلك»، وفق ما يقول عيسى، مضيفاً أن ذلك جانب شخصي يسيطر على الأعضاء، وهناك جانب سياسي آخر يدفعهم إلى محاولات التضييق على الصحافة: «أعضاء الجمعية يخافون من استمرار النقد الموجه إلى الأحزاب الدينية بما يؤثر على شعبيتهم وجماهيريتهم»، وتابع عيسى قائلاً إن العقوبات التي جاءت في مسودة الباب لا يعرفها أي بلد ديمقراطي في العالم، مشدداً على أن هناك رغبة لدى حزب «الحرية والعدالة»

في إرساء «استبداد جديد» يحل محل الدولة التي انهارت بالثورة. من جهته، قال المرشح السابق لمنصب نقيب الصحافيين يحيى قلاش إن ما يجري في الدستور الجديد اليوم «كارثة أكبر عما كانت عليه أيام المخلوع مبارك». واستنجد بكل الهيئات والمؤسسات المعنية بحرية الرأي والتعبير من مثقفين ومبدعين وصحافيين ومنظمات مجتمع مدني وفنانين ونقابة الصحافيين و«المجلس الأعلى للصحافة»، داعياً

إياهم إلى «الوقوف ضد هذه المهزلة»، وتابع بأنه إذا لم يتحدوا لوقف هذا الأمر، «فسنجد أنفسنا أمام فاشية جديدة». وقال قلاش إن الدستور الذي يوضع الآن «يقوم على الإقصاء وسلب الحريات والتراجع عن كل مطالب الصحافيين بحرية الرأي والتعبير». الصحافي والوكيل الأسبق لنقابة الصحافيين، عبد العال الباقوري قال إن العقوبات السالبة للحريات تجاوزتها دساتير العالم تقريباً «ما عدا استثناءات قليلة». وتوقع ألا تمر هذه النصوص من دون معارضة قوية، «ليس من الصحافيين فحسب، بل أيضاً من القوى التي تريد دستوراً يعبر عن كافة أطراف الشعب المصري»، وأضاف: «المعركة لن تكون سهلة».

وعن دور نقابة الصحافيين، حاولت «الأخبار» التواصل مع نقيب الصحافيين وعضو الجمعية التأسيسية ممدوح الولي ذي التوجه الإسلامي، إلا أنه رفض الحديث، مبرراً ذلك بانشغاله في اجتماع مهم. وقال: «سأعود للاتصال بكم مرة أخرى». أما الأمين العام لنقابة الصحافيين كارم محمود، فقال إن مجلس النقابة سيتخذ كل الخطوات لمواجهة هذه المواد التي «تعيدنا إلى عصور الظلام». وأضاف أن «كل الطرق مفتوحة أمامنا للاعتراض ومحاوله منع هذا المشروع». ولفت إلى أن النقابة ستسعى إلى التواصل مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب، بما فيها حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. وأشار إلى أنه في حال فشل كل هذه الجهود، سيُدعى إلى جمعية عمومية طارئة لأعضاء النقابة والتشاور في الخطوات التصعيدية، خاتماً: «لا يمكن أن يستمر مجلس النقابة والدستور الجديد ينص على تلك المواد».

الرئيس المصري محمد مرسي هدف جديد لفناني الغرافيتي (عمرو عبد الله الدالش - رويترز)



رادار

عذراً على (رقابة) الصورة

القاهرة - محمد خير

في ختام فيلم «غزل البنات» (1949)، يقف عبد الوهاب بين أعضاء فرقته الكبيرة ليغني تحفته «عاشق الروح». لكن ثمة سبباً آخر لشهرة المشهد، يتجاوز ندرة اجتماع نجيب الريحاني وليلى مراد ويوسف وهبي في لقطة واحدة. اشتهر المشهد بسبب صورة الملك فاروق المشوَّشة فوق رؤوس الفرقة. كانت تعليمات الضباط الأحرار أن يستبعد كل من - وما - له علاقة بـ«العهد البائد». حتى إن ذلك المنع طاول عبد الوهاب نفسه وأم كلثوم لبعض الوقت. كانت صورة الملك في مكانها عند عرض الفيلم في الصالات قبل ثلاثة أعوام من ثورة يوليو. لكن التلفزيون المصري الذي تأسس عام 1960، بدأ يعرض النسخة المموهة التي تظهر فيها - بدلاً من وجه فاروق - خريشات متحركة بين الإطارات الملكية المذهبة. لاحقاً، عثرت «روتانا زمان» على نسخة لم تحذف منها صورة الملك الشاب، وهي النسخة المعروضة بغزارة على يوتيوب. «فاروق غزل البنات» مجرد نموذج لحالات حذف

وتلاعب على مدار تاريخ التلفزيون. حالات تحكمت بها تقلبات السياسة. ثمة أفلام لم تعرض وأفلام حذفت مشاهدتها أو نهاياتها، ومرت سنوات لم يظهر فيها وجه عبد الناصر إلا في الاحتفالات السنوية لثورة يوليو التي تحولت تدريجاً إلى فعاليات خجولة مقارنة باحتفالات حرب أكتوبر 1973. إلى الأذهان، عادت سيرة الحذف السياسي عند عرض «فرقة ناجي عطا الله». ترددت شائعة ادعت أن رقابة «ماسبيرو» طلبت حذف صورة الرئيس المخلوع مبارك من بعض مشاهد المسلسل. نفى بطل العمل عادل إمام الشائعة، لكن مبارك عاد إلى الصورة مع تردد أبناء عن أن رقابة التلفزيون رفعت



مذكرة إلى وزير الإعلام الإخواني صلاح عبد المقصود، تطلب فيها «تحديد مصير الأعمال الفنية التي تحوي صور الرئيس السابق التي يبلغ عددها 30 ألف فيلم ومسلسل»، طبقاً لصحيفة «الوطن» التي أضافت أن لقطات الأحداث التي يظهر فيها الرئيس المسجون مسجلة على 300 ألف شريط!

قد تبدو الأرقام مبالغاً فيها قبل تذكر أن مبارك هو الرئيس الأطول في مدة الحكم منذ محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة، وأن حكمه الممتد 30 عاماً يساوي نصف عمر الحكم العسكري منذ ثورة يوليو. طوال تلك السنوات، لم تخل نشرة أخبار من صور أو لقطات للرئيس الذي تصدر أخبار الشاشات الرسمية. بعد حساب الأيام والساعات والنشرات والتقنوات، تبدو الأرقام منطقية أكثر. من المستبعد أن يعود الحذف بصيغة ما قبل عصور الفضائيات المفتوحة، لكن الرئيس المخلوع نفسه ينزوي يوماً بعد آخر عن اهتمام الإعلام. بحكم الأمر الواقع والأحداث المتلاحقة، يتتعد مبارك وصورته رويداً كأنه لم يكن يوماً هنا.

ريموت كونترول



«الزوجة الرابعة» بنجاح كبير
22:00 ■ «دريم 2»



الخل سحري
20:00 ■ «أبو ظبي»



مالك حج وولاد
21:30 ■ LBCI



... وسعيد أيضاً
20:30 ■ NBN



غادة عادت إلى المدرسة
21:15 ■ «الجديد»



إننا الأثنين والعين في العين
21:30 ■ «الميدان»

رغم الجدل الذي أثاره، والانتشار الذي حققه في رمضان، قررت «دريم 2» إعادة عرض مسلسل «الزوجة الرابعة». تدور القصة حول أحد رجال الأعمال المزواج. العمل من بطولة الممثل المصري مصطفى شعبان (الصورة)، وتأليف أحمد عبد الفتاح، وإخراج مجدي الهواري.

هل السحر وهم أم حقيقة؟ يحاول «خطوة» الإجابة عن هذا السؤال في حلقة اليوم، التي تقارب ماهية السحر. ويناقش خليفة السويدي مع ضيفه الدكتور مريد الكلاب، دور السحر في حياة الناس، ومدى انتشاره.

التحرش بالأطفال والقاصرين هو عنوان حلقة الليلة من «أحمر بالخط العريض». يعرض مالك مكتبي الموضوع من زوايا مختلفة، معتمداً على شهادات حيّة لأشخاص عاشوا التجربة في البيت والمدرسة والشارع، وحتى في المراكز الرسمية والصحية.

غلاء الأقساط يمثل أيضاً محور حلقة «مختصر مفيد» الليلة، ويستضيف سعيد غريب كلاً من المدير العام لوزارة التربية فادي يرق (الصورة)، ونقيب المعلمين نعمة محفوظ. ويتطرق غريب إلى أسباب تغيير الكتب، ومن هي الجهة المختصة في الموضوع، وما هي المعايير المتبعة؟

تفتح غادة عيد ملف غلاء الأقساط المدرسية، وتتناول قدرة الأهل على تحملها، والرقابة التي تمارسها وزارة التربية ودور لجان الأهل. وتساءل في حلقة الليلة من «الفساد»: هل هناك تواطؤ في تغطية المخالفات؟ ومن يدفع الثمن؟

يغوص برنامج «لعبة الأمم» اليوم في العلاقات الإيرانية - التركية، كاشفاً عن مدى عمقها، ومقدماً أرقاماً دقيقة عن التبادل التجاري بين الدولتين. ويستضيف سامي كليب ثلاثة خبراء من إيران وتركيا والسعودية، لمناقشة المستقبل العربي في ظل التنافس الإقليمي.